النظام المالي للدولة الاسلامية

ا.د.حميد سراج جابر/جامعة البصرة/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

يرتبط النظام المالي للدولة بالجانب الاقتصادي الا ان الحديث عن النظام المالي بالدولة الاسلامية يتطلب ذكر بيت المال الذي يعد بمثابة خزينة الدولة ، وبيت المال هذا يمثل لفترة من الفترات اساس بناء الدولة وان كان بيت المال قد تطور مرحليا فلم تكن الصورة واضحة في بداية الدعوة الاسلامية لاسيما وان الاموال قليلة الا ان التطور والتوسع الحاصل في الزمن الراشدي قد ادى الى حصول اموال كثيرة اصبحت تمثل خزينة كبيرة للدولة والسبب في ذلك هو التطور الحاصل في الايرادات التي جاءت اما على شكل غنائم مباشرة مادية واما على شكل اراضي كانت تدر الاموال على الدولة .

ومن هنا نستطيع القول ان النظام المالي قسم الى ايرادات ونفقات فالايرادات هي بالأساس الفيء الذي حصل عليه المسلمون من المعارك او الذي سمي بجلب سيوف المسلمين فضلا عن ما يحصل عليه من الاراضي وكلها جسدت مفهوم الايرادات .

وهناك ارتباط مباشر بين الايرادات والنفقات فكلما كانت الايرادات كثيرة زادت النفقات ، ومن هنا ندخل الى موضوع النفقات اذ ان الدولة كانت تعطي عطاءات او رواتب الى الناس وبشكل متساوي في زن الرسول (ص) وفي زمن ابي بكر ولكن في زمن عمر بن الخطاب ظهرت سياسة التفضيل في العطاء مما خلق صورة أدت الى ثراء البعض على حساب البعض الاخر لذلك اضطر الخليفة نفسه الى محاربة تيار الثراء هذا اذ انه اكتشف في اواخر ايامه خطا سياسة التفضيل.

و حصلت في زمن عثمان بن عفان مشكلات كبيرة حينما فضل في العطاء الى درجة أدت الى إنهيار المجتمع والى ظهور عائلات أثرت الثراء الفاحش في ذلك الزمن ولاسيما العائلات الاموية الحاكمة وأقرباء عثمان.

اما في زمن الخليفة الرابع الامام علي (ع) فقد رجع الى سياسة المساواة في العطاء الا انه اعاد كل الاثار الناجمة عن سياسة التفضيل السابقة . وقال مقالته المشهورة عن الاموال التي انفقت بحسب التفضيل في العطاء وأعطيت بغير حق لبعضهم والتي مضمونها " لو جدته قد تزوجت به النساء وملكت به الإماء لفرقت بين الزوج وزوجته " . وهذه اشارة صريحة الى ان الامام علي (ع) قد بين اثار التوزيع غير العادل للثروة في النظام الاسلامي فكان يامر بتفريق الازواج باموال حصلوا عليها دون حق في زمن عثمان بن عفان .

وكان له اي الامام علي (ع) منهج خاص في انفاق الاموال التي في بيت المال على المحتاجين حتى يقال أنه عليه السلام كان يكنس بيت المال أي بمعنى خلوه من الاموال طالما أن هناك من يحتاجها.

وهنا لا ننسى ان الانفاق لم يكن للعطاء فقط وانما للخدمات الاقتصادية والاجتماعية وماشابه ولاسيما مايخص الزراعة والصناعة وغير ذلك الا ان مفهوم الايراد والانفاق اخذ بعداً آخر في الزمن الاموي والعباسي لاسيما وان خلافة الامام الحسن (ع) كانت لاتخرج عن سياسة الامام علي (ع) في كل النواحي وان كانت الاوضاع لاتساعد على تادية ورسم الخطط الا انه كما قلنا في الزمن الاموي والعباسي حدث تحول وهذا التحول هو استملاك ايرادات الدولة ونفقاتها للعائلات المالكة وهي عبارة عن توسيع للفكرة التي راح ضحيتها عثمان بن عفان ، اذ ان الخلافة الوراثية التي ظهرت في الزمن الاموي كانت تقوم على اساس أن بيت المال هو للمملكة وانظمتها الوراثية . اما ما ينفق فلا يتعدى كونه للحاشية وللمفضلين للدولة ثم يعطي النزر اليسير لابناء الدولة الاخريين .

وهناك شواهد كثيرة جدا بفعل توسع الدولة نفسها ولعلنا حينما نريد ان نؤكد هذه القضية نستشهد بقول الحاكم العباسي هارون الذي كان يخاطب السحاب ويقول لها بانها " اينما تمطر فانها تمطر في ملك الخليفة " وهذه ليست اشارة لتوسع الدولة الاسلامية وانما اشارة ايضا لاعتبار وارداتها هي ملك للخليفة واسرته . هذا فضلا عن الروايات الكثيرة عن تصرف الخلفاء باموال الدولة للمغنيين والشعراء وماشابه ذلك .

وهناك الكثير من الجوانب المالية التي تعد امور جزئية عن النظام المالي للدولة ولكنها تستحق الدراسة والرجوع اليها في المصادر المختصة لاسيما وان نظرة او فلسفة الاسلام في النظام المالي تمثل انطلاقة تحتاج الى عشرات المحاضرات من حيث الجانب الاقتصادي والتخطيط العمراني والبناء الاخلاقي وما شابه ذلك وعلى العموم فان المصادر زاخرة بالمعلومات عن النظام المالي الاسلامي ويمكن الرجوع اليها في كتب الحضارة والفكر .

وقد درست بعض الجوانب المالية في بيت المال دراسات كثيرة اهمها اطروحة دكتوراه علاء كامل العيساوي عن النواحي المالية في عهد الامام علي (ع) ونجمان ياسين عن الأوضاع الاقتصادية في الدولة الإسلامية وغيرها من الدراسات.